وفي العام ١٩٧٧، اكد وزير الشؤون الاجتماعية، مجدداً، قلق الحكومة ازاء سياسة انشاء المستوطنات. وقد علق ييغال الون على ذلك، في مقابلة معه، فقال: «اذا قمت بتلخيص المسلك التجريبي لحكومة اسرائيل في تحديد نقاط الاستيطان، فسنجد انها تتجمع لتكوّن مفهوماً واحداً هو ان المستوطنات تقام في مناطق ذات اهمية استراتيجية بمحاذاة خطوط الحدود القائمة، أو متاخمة لمناطق يحتمل ان تصبح خطوط حدود في المستقبل». وهذه نقطة هامة جداً لم ينتبه اليها قادة العرب بعد.

وهناك تفسيرات أخرى لمقاصد سياسة انشاء المستوطنات. فقد قال بول كويزغ، مدير وكالة مننفيت للاغاثة، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة: «تقام المستوطنات على ثلاثة خطوط تهدف، على ما يبدو، الى تطويق المجتمعات الفلسطينية وعزلها. يمتد الخط الاول بمحاذاة نهر الاردن، الذي يفصل بين الضفة الغربية والاردن؛ ويقوم هذا الحزام من المستوطنات لعزل الفلسطينيين في الضفة الغربية عن الاردن. ويمتد الخط الثاني بمحاذاة خط هدنة العام ١٩٤٨ بين الاردن واسرائيل الذي يطلق عليه، عموماً، اسم ' الخط الاخضر' ؛ ويفصل هذا الحزام ما بين الفلسطينيين في الضفة الغربية واسرائيل. أما الخط الثالث (الذي لم يستكمل)، فينطوي على اقامة مستوطنات حول أكثر المدن الفلسطينية ازدحاماً بالسكان، مثل نابلس والقدس الشرقية».

ومنذ العام ١٩٦٧ والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تشجع سياسة المستوطنات، حيث تعتبر الضفة وغزة جزءاً من الحدود الطبيعية لـ «الوطن اليهودي»، كما جاء في التوراة. وتعتبر الحكومة الاسرائيلية وجود السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة تساهلاً منها فقط، فرئيس الوزراء الاسبق مناحيم بيغن، وغيره من المسؤولين، يطلقون على الضفة الغربية اسم «يهودا والسامرة»، وهي الاسماء التوراتية للمنطقة. وتبين الخرائط التي تصدرها وزارة السياحة الاسرائيلية الضفة الغربية وغزة على انهما جزء من اسرائيل دون اشارة الى مركزيهما كمناطق محتلة. فالخرائط تشير الى الضفة الغربية باعتبارها «يهودا والسامرة».

وفي ما يتعلق بمدينة القدس، تهدف سياسة انشاء المستوطنات التي تشجعها الحكومة الاسرائيلية الى ضم المدينة، ضماً كاملاً.

وبعد حرب العام ١٩٧٣ بقليل، اعلنت اسرائيل، رسمياً، ضم القدس الشرقية اليها. وشجعت الحكومة الهجرة اليهودية إلى المنطقة. ونصت خطة السنوات العشر التي اقترحتها الحكومة الاسرائيلية على اعادة توطين الاسر اليهودية واحلالها محل الاسر الفلسطينية.

وفي عام ١٩٧٥، أعلن وزير الاسكان، افرايم عوفر، ان اسكان اليهود في القدس الشرقية والمنطقة المحيطة بها تعتبر مسألة ذات أولوية. وفي أيار (مايو) ١٩٧٧ اقترحت الحكومة الاسرائيلية برنامجاً جديداً للتعمير في القدس الشرقية، يرمي الى التعجيل بالهجرة اليهودية اليها؛ وذلك عن طريق تشييد ١٨٠٠٠ شقة.

وبحلول العام ١٩٧٥، كان قد طرد ٦٠٠٠ فلسطيني من المنطقة بعد ان عرض عليهم شيء من التعويض، وبعد تدمير بيوتهم. وانتقلت ٢٠٠ اسرة يهودية للسكنى فيها، بينما مكثت ٢٠ اسرة فلسطينية في المنطقة.

وفي أيار (مايو) ١٩٨٠، سن الكنيست الاسرائيلي القانون الاساسي الذي ينص على ان القدس الموحدة، في داخل حدودها بعد حرب العام ١٩٦٧، هي عاصمة اسرائيل.